الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
12 July 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد ..... (أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (*تابع*)

حساب دعم عمليات حفظ السلام

مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (*تابع*)

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-07803 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/73/661 و A/73/661/Add.1 و A/73/768 و A/73/793 و A/73/849)

١ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/661 و A/73/661/Add.1)، وقال إن التمويل المقدم من حساب الدعم أُتيح على نطاق الأمانة العامة لـ١٤ مكتبا وإدارة تقدم الدعم لمساندة حوالي ١٣٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في ١٣ بعثة في جميع أنحاء العالم. وقال إنه أجريت، في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار التحضير لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٨. وأضاف أن مشاورات واسعة أجريت أيضا مع البعثات الميدانية والدول الأعضاء بشأن المبادرات التنظيمية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح الإدارة وإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن السلامة والأمن في الميدان قد تحسنا عقب إصدار التقرير المستقل بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي أعده الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز.

٢ - وتابع قائلا إن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الذي أعيدت هيكلته مؤخرا أنهى سنته الأولى الكاملة من العمليات في ٢٠١٧/٢٠١٨، مما عزز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٧١، ترتيب دُفعت بموجبه للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ما نسبته ٢٥ في المائة من عنصر الصيانة من معدلات سداد تكاليف المعدات الرئيسية للوحدات المسجلة في مستوى الانتشار السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام. وقد أُجري استعراض شامل لحساب الدعم وقُدم إلى الجمعية العامة، وأُنجز مشروع دمج عناصر السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو ما وحّد جميع موظفي السلامة والأمن التابعين للأمانة العامة في إطار قانوني وسياساتي مشترك. وجرى تعزيز التحقيقات في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووُضعت سياسات لمنع ارتكاب مثل هذا الانتهاك من جانب الموظفين المدنيين. وعقب استبدال النظام القديم لإدارة الأصول، غاليليو، بنظام أوموجا، جرت مواءمة النظم المحاسبية للأصول على نطاق المنظمة في نظام مالي وحيد يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أُحرز تقدم كبير في تصميم وتطوير ونشر التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، جرى تقديم دعم مكثف لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والتحول من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وبلغت نفقات حساب الدعم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٣٢٥,٨ مليون دولار، وهو معدل تنفيذ بلغ ١٠٠ في المائة.

٣ - وقال، في معرض تقديمه للميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/793)، إنه قد جرى، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٧١، تحسين تقديم الميزانية المقترحة من خلال تسليط الضوء على العناصر الاستراتيجية والمتغيرة ومن خلال زيادة استخدام الجداول والرسوم البيانية لتيسير الاستعراض. ويبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ما مقداره ٣٨٠,٨ مليون دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٥٦,١ مليون دولار مقارنة بالموارد المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤ - وذكر أن الموارد اللازمة للأنشطة الأساسية في إطار حساب الدعم قُدّرت بمبلغ ٣١٤,٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٤,٦ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وقال إن هذه الزيادة نتيجة لتعديلات تقنية أُدخلت على معايير المرتبات في الميزانية؛ وتطبيق معدل أدنى لعوامل الشغور بالنسبة للوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ وترحيل بند خاص بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس استثنائي من فترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ ومتطلبات اجتماع الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات الذي يُعقَد كل ثلاث سنوات؛ والإنشاء المقترح لسبع وظائف ووظائف مؤقتة في إدارة عمليات السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وموارد تشغيلية إضافية تبلغ قيمتها ٢,٩ مليون دولار.

٥ - وتُقدر الموارد المقترحة للمبادرات على نطاق الأمانة العامة بمبلغ ٦٦,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣١,٥ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعزى تلك الزيادة إلى التحول إلى ميزانية حساب الدعم المندرجة ضمن تكاليف صيانة

ودعم نظام أوموجا، الذي كان قد أُدرج من قبل في ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وإلى بند خاص بالمراكز العالمية للخدمات المشتركة المقترح، وهو الأمر الذي أرجأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤٧/٧٣ باء، النظر فيه إلى دورتها الرابعة والسبعين.

٦ - وأردف قائلا إن الأمانة العامة تضع في اعتبارها مستوى حساب الدعم. وقال إنها، إذ تضع في اعتبارها القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الجزء الأول من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة، فإن زيادة مستوى حساب الدعم خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تُعزى أساسا إلى التعديلات التقنية والاحتياجات من مساهمات حفظ السلام للمبادرات المتخذة على نطاق الأمانة العامة، مما يعكس التكلفة الحقيقية لدعم عمليات حفظ السلام في البيئة المعقدة الراهنة.

٧ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/768).

٨ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/73/849)، وقال إنه بموجب الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ١٩٩٤٨٢٠٠ دولار فيما يتعلق بالمراكز العالمية للخدمات المشتركة المقترحة، بالنظر إلى أن الجمعية العامة قد أرجأت، حتى دورتها الرابعة والسبعين، النظر في تقرير الأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي للأمانة العامة للأمم المتحدة (A/73/706). وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء تخفيضات متصلة بتكاليف صيانة ودعم نظام أوموجا، وتكاليف الموظفين، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، لأنها غير مقتنعة بأن الزيادات المقترحة في تلك المجالات لها ما يبررها تماما. وطلب الأمين العام إرجاء دفع ٦ ملايين دولار، التي تمثل حصة حفظ السلام من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، إلى الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ إذا كانت الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/١٩ غير كافية للسماح بدفع الرواتب. وبما أنه من غير الواضح ما إذا كان المبلغ المقترح البالغ ٦ ملايين دولار سيكون مطلوبا، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن الطلب له ما يبرره ولذلك توصي بإجراء خفض قدره ٦ ملايين دولار.

٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية قدمت توصيات محددة بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف مصنفة حسب الإدارة أو المكتب. وفيما يتعلق بالموارد المتصلة بالوظائف، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة واحدة وتحويل خمس من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، وتوصي بإلغاء ثلاث وظائف. وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيضات تتعلق بكل وجه من أوجه الإنفاق حسب الإدارة أو المكتب، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

١٠ - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة، التي يساهم أعضاؤها ماليا في ميزانيات حفظ السلام، هي أكبر المساهمين بالقوات وبأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام وتستضيف معظم العمليات الجارية، وترى أنه ينبغي تقديم خدمات دعم كافية إلى البعثات في جميع المراحل من أجل تمكينها من تنفيذ ولايات حفظ السلام بفعالية وكفاءة. وأشار إلى أنه على الرغم من الطلبات الجديدة الملقاة على عاتق الموظفين في الميدان وفي المقر وعلى هيكل دعم عمليات حفظ السلام نتيجة تغيّر طبيعة عمليات حفظ السلام، فإن مستوى حساب الدعم ينبغي أن يتوافق بشكل واسع النطاق مع ولاية العمليات وعددها وحجمها ونطاقها ودرجة تعقيدها، وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٠٨/٦٩ و ٢٨٧/٧٠. وينبغي للدعم المقدم من المقر إلى بعثات حفظ السلام أن يكون متكاملا من أجل كفالة الكفاءة والفعالية، وتجنب الازدواجية، وتحقيق تحسينات نوعية في مجال تقديم الخدمات في الميدان.

١١ - وأضاف أن الأمين العام اقترح زيادات في الموارد من الوظائف ومن غير الوظائف في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، بالإضافة إلى أحكام تتعلق بنموذج التخطيط المركزي للموارد، وأمن المعلومات والنظم، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتأهب قدرات حفظ السلام، والمراكز العالمية للخدمات المشتركة، وتكاليف صيانة ودعم نظام أوموجا، وذلك على الرغم من انخفاض متوقع في العدد المأذون به من الأفراد النظاميين بسبب تخفيضات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وستلتمس المجموعة مزيدا من المعلومات عن التباينات التي وجدتها اللجنة الاستشارية في تطبيق منهجية الميزانية في مختلف الإدارات والمكاتب في إطار حساب الدعم.

١٢ - وأردف قائلا إنه كان متوقعا حدوث عجز في دفع المرتبات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ كما أن الأمين العام اقترح تأخير دفع حصة حفظ السلام من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة ٢٠١٩/١٨ وحتى الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، للتمكين من دفع المرتبات. وقال إن المجموعة ستسعى إلى فهم أعمق للأساس المنطقي وراء الزيادة المقترحة المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام ٢٠٢٠/١٩.

١٣ - واسترسل قائلا إن الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة يجب أن تستخدم فقط من أجل إنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة. وستُقيّم المجموعة بعناية مقترحات إلغاء الوظائف وإعادة هيكلتها وإعادة نشرها وإعادة ندبها وإعادة تصنيفها. وستسعى للحصول على توضيحات بشأن العلاقة فيما بين الوظائف المقترحة، بالنظر إلى أن ٢٠١٩ هي السنة الأولى من تنفيذ إطار السلام والأمن والإصلاحات الإدارية، الأمر الذي سيؤثر على احتياجات دعم الموظفين ودعم الوحدات العسكرية ووحدات الموظفين المدنيين ووحدات الشرطة. وتتطلع المجموعة أيضا إلى تلقي معلومات عن النهج الواجب اتباعه لتمويل إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال من حساب الدعم، وعن الفعالية المتوقعة للدعم المقدم إلى عمليات حفظ السلام من جانب الأمانة العامة المعادة هيكلتها عقب الإصلاحات التي أجراها الأمين العام. وختم كلامه قائلاً إن المجموعة ستلتمس مزيدا من المعلومات بشأن التدابير التي اتُّخذت لتوسيع تمثيل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في هيكل دعم حفظ السلام في الميدان وفي المقر، ولا سيما في الوظائف العليا، وذلك وفقا للطلبات المتكررة من الجمعية إلى الأمين العام.

١٤ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة بعثات حفظ السلام وإصلاحات الأمين العام من أجل تحسين السلام والأمن. وقال إن تنفيذ الإصلاحات في الإدارة وفي هيكل السلام والأمن أدى إلى إنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وأنها تهدف إلى تعزيز المنظمة وجعلها أكثر فعالية وكفاءة وقادرة على معالجة الأوضاع السياسية المعقدة بشكل شامل وتقديم أفضل الخدمات الممكنة إلى البعثات. وهنأ الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة على تنفيذ تلك الإصلاحات وقال إنه يتطلع إلى تقييم تأثيرها على مهام دعم حفظ السلام، بغية كفالة كون الدعم التشغيلي والمادي والسياسي المقدم إلى البعثات سليما وكافيا. وعلى الرغم من انخفاض عدد القوات المنشورة والتخفيضات في ميزانيات بعثات حفظ السلام، التي كان بعضها في مرحلة الخفض التدريجي، فإن العديد من ولايات البعثات لا تزال معقدة وتتطلب دعما عملياتيا وسياسيا مواكبا من المقر. ويجب على حساب الدعم أن يكون مرنا وسريعا وقادرا على التكيف وذا كفاءة وفعالا من حيث التكلفة وأداة تعمل تبعا للولاية القائمة من أجل تمكين المنظمة من تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالسلام والأمن.

١٥ - **السيدة ليفن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما تنفيذ إصلاحات الأمين العام، التي أدت إلى إعادة هيكلة المجالات الوظيفية الحاسمة من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة في نطاقات مثل إدارة سلسلة الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والميزانية والشؤون المالية. وأضافت أن الهيكل الإقليمي الذي أنشئ في إدارة عمليات السلام وكان مشتركا بين هذه الإدارة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام يهدف إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية.

١٦ - وأضافت أن حساب الدعم يقدم الدعم اللازم في المقر من أجل التمكين من الوفاء بولايات حفظ السلام. وعلى الرغم من أنه سيلزم بعض الوقت لكي تُدرَك بشكل كامل فوائد إصلاحات الأمين العام، فإن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء الزيادة في الموارد المطلوبة لحساب الدعم، لا سيما بالنظر إلى تناقص أعداد الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين بسبب تقليص حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وعمليات إعادة تشكيلها. وفي الواقع، زادت نسبة ميزانية حساب الدعم والموارد الإجمالية لعمليات حفظ السلام بصورة مستمرة منذ عام ٢٠١٤. وختمت بالقول إن

وفد بلدها غير مقتنع بأن إغلاق البعثات وتقليصها يتطلب زيادة في موارد الدعم.

١٧ - **السيد فيلدمان** (البرازيل): قال إن حساب الدعم ضروري لكفالة التنفيذ الكامل لجميع السياسات والبرامج والأنشطة التي صدر تكليف بها في مجال السلام والأمن الدوليين، وأن الدعم الكافي في المقر أمر بالغ الأهمية في توفير الدعم للقوات والشرطة والموظفين المدنيين في الميدان. بيد أن مستوى حساب الدعم ينبغي أن يتوافق بشكل عام مع ولاية وعدد عمليات حفظ السلام وحجمها ودرجة تعقيدها، وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٩/٣٠٨ و ٧٠/٢٨٧. وقال إن من دواعي القلق أنه على الرغم من أن مقترح الميزانية الإجمالي لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ عرفت انخفاضا بنسبة ٥ في المائة مقارنة بإجمالي الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تعكس الموارد المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للحساب للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وذكر أن المنظمة أرسلت رسائل خاطئة عندما اقترحت تخفيضات قاسية في ميزانيات العمليات في المناطق النائية والمناطق الشديدة الخطورة، وفي الوقت نفسه زيادة الموارد المخصصة للموظفين في مقار العمل في نيويورك وجنيف وفي أماكن أخرى.

١٨ - وتابع قائلا إن الأمين العام شدد، في تقريره عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة (A/72/492/Add.2)، على الحاجة إلى تكييف حساب الدعم مع الهياكل الجديدة المنشأة نتيجة لإصلاحاته الإدارية، بالنظر إلى أن إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لا تقدم الخدمات لعمليات حفظ السلام فحسب بل وللأمانة العامة بأسرها. وذكر أن الأمين العام تعهد بأن يقدم اقتراحا، لتنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والسبعين المستأنفة، بشأن وضع نهج واضح وثابت لتمويل الإدارتين من حساب الدعم، على أساس الخبرة الأولية المكتسبة من تنفيذ نهج "يشمل الأمانة العامة بأسرها" الذي قُدم في إطار نهج الإصلاحات الإدارية. وأشار إلى أن البرازيل كانت تود أن ترى النتائج الأولية للتقييم الذي يقوم عليه هذا الاقتراح في تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/793). وقال إن وفد بلاده سيسعى إلى استيضاح أثر إصلاح الإدارة حتى الآن على استعمال موارد حساب الدعم.

١٩ - وشدد على أنه لا يمكن لأي نهج إزاء حساب الدعم أن يكون واضحا ومتسقا دون أن يأخذ في الاعتبار تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة. وأعرب، في معرض إشارته إلى تأكيد الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٢٧٩ ألف على الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة في صون السلم والأمن الدوليين، عن ثقته بأن الأمين العام سيستعرض ترتيبات تمويل ودعم تلك البعثات في تقريره الذي سيقدمه في الجزء الثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة.

مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/73/612 و A/73/755/Add.14 و A/73/764 و A/C.5/73/20)

٢٠ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/612) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/764) لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وقال إن التقارير قُدمت عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٣٠٧، الذي قررت بموجبه الجمعية العامة أن تمنح للمركز استقلالا تشغيليا وإداريا، والقرار ٧٢/٢٨٦، الذي قررت بموجبه الجمعية أن تنظر في دورتها الثالثة والسبعين في مسألة تمويل المركز.

٢١ - وبالنسبة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، ذكر أن الأمين العام اقترح توسيع نطاق قاعدة العملاء الذين يقدم لهم المركز خدمات كل الوقت من ١٤ إلى ١٨ بعثة وعملية، تضم ٨ بعثات لحفظ السلام و١٠ بعثات سياسية خاصة، مع جدول وظائف تكميلي مقترح من ٤٠٤ وظائف ومناصب، وهو ما يعكس انخفاضا بوظيفتين من الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة. ومن أجل توسيع نطاق تلك التغطية، اقترح الأمين العام إعادة توزيع الوظائف الثابتة بين خطوط الخدمات، وفقا لنموذج القابلية للتوسع المنقح للمركز الذي وُضع عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٨٦.

٢٢ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/755/Add.14)، وقال إن الأمين العام اقترح، في تقريره عن الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/764)،

نموذجا منقحا للقابلية للتوسع يعكس المهام التي يضطلع بها المركز لفائدة البعثات المتلقية لخدماته، وحجم المعاملات المتوقع، ومتوسط الوقت اللازم لتجهيز كل معاملة؛ وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية بأنه سيستمر تحسين هذا النموذج وتطبيقه على نحو متسق في الميزانيات المقترحة اللاحقة. وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية أبدت ملاحظات بشأن المكاسب في الكفاءة، والتدابير البيئية، ومشروع ممر شرق أفريقيا للتزوّد الإقليمي وتسليم السلع الأساسية الرئيسية، وأنها على ثقة بأن المعلومات المتعلقة بهذه المسائل سوف تدرج في التقرير المقبل للأمين العام. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بإجراء تخفيضات في التكاليف التشغيلية المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى مذكرة الأمين العام عن المستويات المقترحة لميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/C.5/73/20).

٢٤ - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن مركز الخدمات الإقليمي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠١٠ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٩. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/67/633)، فإن المركز أنشئ من أجل تسخير أوجه التآزر ووفورات الحجم من أجل تحسين الدعم المقدم من حيث نوعيته وتوقيته والحد من حالات الإهدار والازدواجية والتأزم في خدمات الدعم اللوجستية والإدارية والمالية، أو القضاء عليها. وذكر أن المركز قد حقق تلك الأهداف من خلال تحقيق أوجه الكفاءة وتوفير الدعم في الوقت المناسب للبعثات المستفيدة من خدماته في مجالات الموارد البشرية والمالية، والسفر، والنقل وخدمات مراقبة الحركة، ونقل الأفراد والبضائع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥ - وتابع قائلا إن المجموعة تثني على الأمين العام ومن يديرون إدارة الدعم العملياتي على خفضهم التكاليف التشغيلية بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ وحدهم من الأثر البيئي للمركز من خلال رفع مستوى نظام رصد الهياكل الأساسية الميدانية عن بعد، الذي وُضع لكفالة إجراء الصيانة الوقائية للمعدات على نحو سريع والتقليل إلى أدنى حد من تكاليف المنافع؛ ونشرهم التطبيق الخاص بالسفر في نظام أوموجا، الذي يُتوقع أن يُقلل، في جملة أمور، من النفقات المتعلقة بتذاكر السفر؛ وما تحقق من أوجه كفاءة من خلال تنفيذ نموذج القابلية للتوسع المنقح؛ وما وُفر من تكاليف من خلال تسجيل موظفي المركز في الدورات التدريبية التي تعقدها بعثات أخرى في المركز.

٢٦ - وأردف قائلا إن مشروع ممر شرق أفريقيا، الذي أغلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أدى إلى تطوير أداة شبكية لتتبع ما يرد على البعثات، ووضع خريطة تفاعلية للشبكة الطبوغرافية الإقليمية، وكذا الحد من التكاليف والوقت اللازم للتسليم. وقال إن المجموعة تتطلع إلى استعراض مقترح ميزانية المركز للفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ وسيحدد الأمين العام في ذلك المقترح، استنادا إلى الخبرة المكتسبة من مشروع ممر شرق أفريقيا، الأدوار والمسؤوليات المستقبلية لمركز العمليات الجوية الاستراتيجية، ومركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات، وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، الذي حل محل المكتب الإقليمي للمشتريات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضا بتوسيع نطاق تغطية الخدمات الكاملة لمركز الخدمات الإقليمي لتشمل جميع البعثات السياسية الخاصة الموجودة في أفريقيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا — بيساو، وفريق الخبراء المعني بالصومال.

٢٧ - **السيد موسى** (جيبوتي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقال إن المركز قام بعمل هام في توفير الموارد البشرية، والخدمات الإدارية والمالية للبعثات في المنطقة. وقال إن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من تنفيذ مشروع ممر شرق أفريقيا سيكون أمرا أساسيا في تحديد الأدوار والمسؤوليات المستقبلية لمركز العمليات الجوية الاستراتيجية، ومركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات، وقسم مراقبة الحركة الجوية، وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضا بالتوسع في تغطية الخدمات الكاملة لمركز الخدمات الإقليمي لتتاح لجميع البعثات السياسية الخاصة الموجودة في أفريقيا.

٢٨ - وتابع قائلا إن المجموعة ستسعى إلى فهم استمرار دور مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات في تنسيق العمليات الجوية الإقليمية وستسعى إلى معرفة الطريقة التي حَدّدت من خلالها الدرجة الأكبر من تفويض السلطة الممنوحة، نتيجة للإصلاحات الإدارية التي أجراها الأمين العام، دورَ مركز الخدمات الإقليمي. وقال إنه رغم الزيادة في

عدد البعثات التي تلقت الدعم في السنتين السابقتين، فإن نموذج القابلية للتوسع لمركز الخدمات الإقليمي جرى تحسينه وتطويره من أجل تحقيق أوجه الكفاءة والوفورات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. وأكد على أنه ينبغي تطبيق تصميم هذا النموذج في كيانات الدعم المماثلة.

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/73/654 و A/73/755/Add.12 و A/73/772)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/73/707 و A/73/854)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/73/621 وA/73/856)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/73/692 و A/73/855)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (*تابع*)

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/73/614 وA/73/734 وA/73/755/Add.13)

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/73/652 وA/73/755/Add.13 وA/73/769)

٢٩ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/654) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/772) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقال إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تبلغ ٩٢٥,٥ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٠,٥ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأوضح أن هذا الانخفاض يُعزى أساسا إلى عدم تكرار الاعتمادات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات من أجل الدعم الذاتي، وفيما يتعلق بالشحن، بسبب إتمام نشر المعدات المخصصة للأفراد العسكريين الـ ٩٠٠ الإضافيين المأذون بهم في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وذكر أنه بناء على طلب الأمين العام وتمشيا مع إصلاحات حفظ السلام، أُجري استعراض استراتيجي شامل ومستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٨؛ وقد أُدرجت الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض في التقرير المقدم من الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922). وقد أُخذت هذه التوصيات، التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، وكذا التوصيات والإجراءات التي انبثقت عن الاستعراضات والتحقيقات الداخلية والمستقلة، بعين الاعتبار في الميزانية المقترحة.

٣٠ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/73/707)، وقال إن أصول العملية، التي يبلغ مجموع قيمة مخزونها ١١٥,٤ مليون دولار وقيمتها المتبقية ٣٨,٠ مليون دولار، قد جرى التصرف فيها. وأشار إلى أن عملية تصفية تلك الأصول التي تم تصنيفها إلى ثلاث فئات استرشدت بالبند ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وشملت الفئة الأولى أصولا يبلغ مجموع قيمة مخزونها ٢٣,٥ مليون دولار، وجرى نقلها إلى بعثات أخرى لحفظ السلام أو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، لتخزينها مؤقتا؛ وشملت الفئة الثانية أصولا يبلغ مجموع قيمة مخزونها ٢٩,٧ مليون دولار، وقد بيعت تجاريا أو بالقيمة الإسمية؛ وأما الفئة الثالثة فشملت أصولا مشطوبة أو مفقودة، بلغ مجموع قيمة مخزونها ٣٠,٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب تقييم أجراه فريق عامل برئاسة الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تم تحديد الأصول التي ستعطى كهدايا لحكومة كوت ديفوار والوكالات الحكومية وشركائهم من المنظمات غير الربحية، ويبلغ مجموع قيمة مخزونها ٣٢,٢ مليون دولار.

٣١ - وعرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/73/621)، وقال إن نفقات البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغت ٩٠,٠ مليون دولار، أي بمعدل تنفيذ بنسبة ١٠٠,٠ في المائة. واسترسل قائلا إنه أُعطيت الأولوية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأنشطة التصفية، بما في ذلك ما صدر به تكليف من انسحاب كامل للوحدات العسكرية وخفض تدريجي لعدد أفراد الشرطة إلى مستوى ٢٩٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و٧ من وحدات الشرطة

المشكلة، التي تشكل القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي البعثة الخلف لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأولي اهتمام أيضا لنقل الأنشطة التي صدر بها تكليف إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وإغلاق المرافق التي لا تحتاجها البعثة.

٣٢ - وعرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/73/692)، وقال إن نفقات البعثة للفترة ٢٠١٨/١٧ بلغت ١٠٩,٦ ملايين دولار، أي بمعدل تنفيذ بنسبة ٩٩,٦ في المائة. وأشار إلى أن الأداء المالي للبعثة يعكس انخفاضاً في الاحتياجاتِ يُعزى إلى الإعادة المبكرة إلى الوطن للأفراد النظاميين، وانخفاض عدد ساعات الطيران التي استخدمها أسطول البعثة، وإغلاق معسكرات قبل الموعد المقرر. وقد قابلت هذه الانخفاضات زيادة عمّا كان مقرراً في الميزانية من المدفوعات المستحَقّة للموظفين عند إنهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر.

٣٣ - وعرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/614) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/734) لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقال إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ تبلغ ٧٠,١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٦,٢ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/١٨. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى العودة الكاملة للقوة إلى الجانب برافو في المنطقة الفاصلة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٠ (٢٠١٨)؛ وإعادة فتح معبر القنيطرة؛ واستمرار التزام الأطراف باتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي الفترة ٢٠٢٠/١٩، سيتم نشر عدد صافي إضافي من ١٢٨ فردا من أفراد الوحدات العسكرية لإجراء أنشطة الدوريات المتنقلة من معسكر الفوار ومعسكر عين زيوان إلى المنطقة الفاصلة. وسيُعاد أيضا إنشاء موقعين إضافيين من مواقع الأمم المتحدة السابقة، وهي مبادرة من شأنها، إذا سمحت الظروف بذلك، إعادة مستويات النشر وقدرة المراقبة إلى المستويات التي ظلت عليها القوات قبل الإجلاء من الجانب برافو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣٤ - وعرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/652) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/769) لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقال إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ تبلغ ١,٢ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٦,٤ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ . وقال إن هذه الزيادة تُعزى أساسا إلى نشر عدد أكبر من أفراد الوحدات العسكرية؛ وزيادة تكاليف المعدات الرئيسية واللوازم والخدمات الأساسية اللازمة لتمكين الوحدات من تأمين اكتفائها الذاتي؛ والتنفيذ المقرر لمشاريع هندسية حيوية؛ وزيادة تكاليف رواتب الموظفين المدنيين. وأضاف أن البعثة ستواصل تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي وقّعت عليه أطراف النزاع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وأعطى الأمل في تحقيق سلام شامل ومستدام في البلد. وستعزز البعثة أيضا الظروف الملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية؛ وسترصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وتحقق فيها؛ وستنفذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، بما في ذلك إيواء المشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ١٩٨ بصفة مؤقتة في مواقعها.

٣٥ - **السيد تيرزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/73/755/Add.12)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية تستتبع تخفيضاً قدره ٨,٣ ملايين دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وقال اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على إنشاء ٣٤ وظيفة من بين الوظائف الـ ٤٢ المقترح إنشاؤها وعارضت إنشاء ٨ وظائف، منها وظيفتان من الرتبة ف-٥، واثنتان من الرتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، مع مراعاة القدرات الموجودة والمقترحة للبعثة.

٣٦ - وذكر أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ نمطا من انخفاض النفقات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، حتى بعد عملية كبيرة لإعادة توزيع الأموال من فئة النفقات المتعلقة بهذه التكاليف إلى فئة النفقات المتصلة بالموظفين المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ يماثل أو يزيد، بالنسبة للعديد من أوجه الإنفاق، عن ذلك المعتمد للفترات السابقة، وذلك على الرغم من أن قدرا كبيرا من النقص في الإنفاق سُجل في إطار هذين البندين في الفترة ٢٠١٨/١٧ وفي الأشهر الثمانية الأولى من الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ولهذا، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تسويات

للاحتياجات المقترحة من التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، بما في ذلك ما يتعلق بالمتعاقدين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والبنية التحتية، والنقل البري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٣٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية طلبت معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستراتيجية البيئية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ المعلومات المقدمة أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أن البعثة تواصل تنفيذ خطة عمل بيئية على نطاق البعثة، التي سجلت فيها معدل إدارة بيئية مؤقت بلغ ١٠٠/٥٩ خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٦ نقطة مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وتنفيذ إجراءات بيئية، بما في ذلك إنشاء مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتشغيل المولدات بشكل متزامن، وتركيب أنوار الشوارع العاملة بالطاقة الشمسية والنظم الفولطاضوئية، وإجراء عمليات تفتيش بيئية لرصد القضايا البيئية في مختلف مواقع البعثة. وأكد أن على أن البعثة أن تواصل تنفيذ الاستراتيجية البيئية والحد من إجمالي بصمتها البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الانخفاض العام في مستوى تمثيل النساء في البعثة، ولا سيما في صفوف الموظفين الوطنيين، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين في البعثة.

٣٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/73/854)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/73/707) وتقدم ملاحظات بشأن عملية التصفية والتصرف في الأصول. وبالنظر إلى زيادة خطر الفقدان والسرقة والاحتيال خلال عملية التصفية، ينبغي لخطط تصفية البعثات في المستقبل أن تتضمن تدابير تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير المقبلة معلومات مفصلة عن الأصول المتصرف فيها قبل وبعد فترة التصفية.

٣٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/73/856)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر وغيره من الإيرادات والتسويات المتعلقة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وينبغي أن يُقدَّم للجمعية العامة مزيد من المبررات للإنفاق في مجالات مثل النقل البري والاتصالات.

٤٠ - وقدم تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/73/855)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإرجاء اتخاذ قرار بشأن معالجة الرصيد الحر والإيرادات الأخرى للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى حين نظر الجمعية العامة في التقرير النهائي عن أداء البعثة. وذكر، في معرض حديثه عن تجاوز الإنفاق للمعتمدِ في الميزانية في العديد من المجالات، أن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل مشاركة الإدارات وهياكل الدعم ذات الصلة في رصد ومراقبة عمليات تصفية البعثات في مرحلة مبكرة. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن اللجنة الاستشارية قدمت ملاحظات بشأن الدروس المستفادة، وبرامج بناء القدرات، والمسائل البيئية.

٤١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/73/755/Add.3)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيضات قدرها ١٨٢٦٠٠ دولار في الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري. وقال إن اللجنة الاستشارية لا تزال تشعر بالقلق إزاء انخفاض معدل الامتثال لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر الجوي وشدد على ضرورة تعزيز هذا الامتثال. وبالنسبة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، ذكر أن الأمين العام اقترح تنفيذ مشاريع سريعة الأثر من قبيل تدابير بناء الثقة من أجل دعم عودة القوة إلى الجانب برافو. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات عن تلك المشاريع في تقرير الميزانية المقبل للقوة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الانخفاض العام في مستوى تمثيل النساء في البعثة، ولا سيما في صفوف الموظفين الوطنيين، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين في البعثة.

٤٢ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/73/755/Add.13)، وقال إن الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ قد تكون متفائلة أكثر من اللازم. وبالنسبة للعديد من أوجه الإنفاق، فإن مستوى الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ يماثل أو يزيد عن تلك المعتمدة في الفترات السابقة، وذلك على الرغم من أن قدرا كبيرا من النقص في الإنفاق سُجل في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وفي الأشهر الثمانية الأولى من

الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الزيادة الإجمالية المقترحة في الموارد المخصصة للتكاليف التشغيلية بنسبة ٢٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتراح الداعي إلى تحويل ٤٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة إلى مناصب أمر سابق لأوانه، لأن معظم الوظائف مشغولة لأقل من ثلاث سنوات. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بعدم إنشاء وظيفة مساعد إداري (من متطوعي الأمم المتحدة) في قسم الهندسة.

٤٣ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد، كما يفعل كل عام، أن حكومته ترحب بنشر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأنها قدمت لها كل الدعم منذ إنشائها. وقال إن الجمهورية العربية السورية لا تزال تحترم اتفاق فض الاشتباك بين القوات، في انتظار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، التي تنص على انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من كامل منطقة الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيه ١٩٦٧. وأضاف أن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد على أن تمويل القوة مسؤولية يجب أن تقع على عاتق الطرف الإسرائيلي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤).

٤٤ - وأعرب عن أسفه لما أظهرته الأمانة العامة، في وصف الحالة في المنطقة الفاصلة، من عدم حياد بتقصدها تشويه الحقائق وتسييسها لصالح إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبعدم تسميتها الأشياء بمسمياتها. وتابع قائلا إن استخدام مصطلح "الأطراف" في تقريري الأمين العام عن أداء الميزانية (A/73/614) للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وعن الميزانية المقترحة (A/73/734) للقوة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يتعلق بانتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات يساوي بين سوريا وإسرائيل، وذكر أن وفد بلده يطلب إلى الأمانة العامة أن تصدر تصويبا تشير فيه إشارة واضحة إلى الهجمات الإسرائيلية- آخرها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩- على سيادة الجمهورية العربية السورية، وإلى الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاق. وأكد على أن التصويب ينبغي أن يتضمن كذلك إدانة للدعم العسكري واللوجستي والمالي الإسرائيلي للجماعات التي أُدرجت في قوائم الأفراد والكيانات الخاضعة للتدابير المفروضة من مجلس الأمن، والتي كانت تنشط في المنطقة الفاصلة حتى هزيمتها على يد الجيش العربي السوري وحلفائه.

٤٥ - وأضاف أن التقارير عن القوة ينبغي أن تصدر يوميا بدلا من كل أسبوع، بالنظر إلى الاعتداءات الإسرائيلية الراهنة على السيادة السورية في المنطقة الفاصلة، ولا سيما إعلان إدارة الولايات المتحدة غير المشروع بشأن الجولان العربي السوري المحتل. ونتيجة لذلك الإعلان، الذي يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف والقرارات الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، جددت معظم البلدان تأكيد مواقفها الثابتة بشأن هذه المسألة كما أن متحدثا رسميا باسم الأمين العام قال إنه من الواضح أنه لا وضع الجولان ولا سياسة الأمم المتحدة ذات الصلة، التي انعكست في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، قد تغيرت.

٤٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإدراج إشارة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة التي تخضع للتدابير التي يفرضها مجلس الأمن للمرة الأولى في تقريرٍ للأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بيد أنه طلب إلى الأمانة العامة أن تستعيض عن مصطلح "جماعات المعارضة المسلحة" بمصطلح "جماعات إرهابية مسلحة"، وهو الأصح في القانون الدولي. وقال إن وفد بلده يعترض على تجاهل الأمانة العامة لأسباب هذا الإرهاب، ولا سيما الدعم المستمر الذي تتلقاه هذه الجماعات من البلدان المعادية لسورية.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه باستثناء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لا ينبغي لأي بعثة تابعة للأمم المتحدة تعمل في سورية والمنطقة أن تشارك في تنفيذ اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على قوة الأمم المتحدة أن تلتزم بولايتها ويجب على الأمين العام ألا يدرج في تقاريره عن القوة أي إشارات إلى مكتب مبعوثه الخاص إلى سورية، بالنظر إلى أن ولايتي البعثتين مختلفتان تماما. وذكر أن وفد بلده يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم إيضاحات بشأن هذه المسألة. وقال إن تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تناول ولاية القوة، وهي ولاية عسكرية بامتياز، وتتمثل في رصد وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة ولا علاقة لها بالشؤون الداخلية السورية؛ بيد أن ولاية المبعوث الخاص شبيهة بمهمة البعثة السياسية الخاصة، ويجب عدم الخلط بين الولايتين. وأعرب عن معارضة وفد بلده لأي دور للجنة الدولية للصليب الأحمر أو إدراج أي إشارة إلى الاتصال بها، الأمر الذي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية السورية، وبالتالي فإنه يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات.

٤٨ - وتابع قائلا إن وفد بلده يرحب بعودة قوة الأمم المتحدة إلى بعض المواقع التي سبق أن أخلتها في الجانب السوري. وقال إن قوة الأمم المتحدة عادت بعد تحسن الحالة الأمنية في المنطقة الفاصلة، أساسا نتيجة جهود حكومة بلده وحلفائها في مكافحة الإرهاب. وجدد تأكيد وفد بلده على ضرورة أن تمتثل قوة الأمم المتحدة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، فضلا عن الاتفاق بشأن الإجراءات التشغيلية الأساسية. وذكر أن حكومة بلده لا تزال ملتزمة باتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقدر الدور الذي تؤديه القوة في المنطقة الفاصلة. وهي تتطلع إلى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، وتحث أعضاء اللجنة الخامسة على الموافقة على كامل الموارد المطلوبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٠٥.